فيه بالتصور على ان المراد منعه عن العقل من الاشتراك اى يمنع العقل من ان يجعله مشتركا ويمتنع منه ذلك فلا يكون للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود فى حد الجزئى **واما** التقييح بالنفس فليس لانه يتوهم دخول مفهوم الواجب فيه اذ الاحكام العقل مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لان هذا امتناع لمحل تصوره وهو وصوله فى العقل بل مع ملاحظة ذلك البرهان **واما** المجرد تصوره وصوله فى العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه **قال** الكليات العرضية الخ **اقول** هى التى لا يمكن حدها فى نفس الامر على شئ من الاشياء الخارجية والذهنية كالاشياء فى جواب ما هو من الخارج ضرورة وكل ما يفرض الذهن مفهوما شيئا فى الخارج مفهوما شيئا منضما انه لا شئ ووكل الاممكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه فى نفس الامر على شئ انه ممكن عام ويمتنع حد ما نقيضه فى نفس الامر على مفهوم من المفهومات ووكل الموجود فان كل ما فى الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما فى الذهن يصدق عليه انه موجود فى الذهن فلا يمكن حد ما نقيضه على شئ اصلا لان هذه الكليات العرضية مع امتناع حدها على شئ لا تمنع العقل المجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها المجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول ما يفرضها لجميع الاشياء **وانما** اعتبر الفوق فى التقسيم الى الكلى والجزئى حال المعقولات فى العقل اعنى امتناعها عن فرض العقل الاشتراكها وعدم امتناعها عنه مجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقايض المعقولات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلة فى الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المعقولات فى انفسها اعنى امتناعها عن الاشتراك فى نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات باعتبار حصولها فى الذهن فى اعتبار احوالها الذهنية حوالمناسب لما هو غرضهم **قال** **اقول** فى ومن ههنا يعلم الخ ومن ههنا يعلم ان افراد الكلى التى تتحقق بها الكلية لا يجب ان يصدق الكلى عليها والا ممكن فى نفس الامر على افراده ما يمتنع صدقه عليها فى نفس الامر وان مفهوم واجب الوجود يمتنع صدقه فى نفس الامر على الكثرس واحد والكليات العرضية يمتنع صدقها فى نفس الامر على شئ واحد فضلا عما هو الكثرة منه فالمعتبر فى افراد الكلى امكان فرض صدقه عليها انه بحسب الغير تتحقق كليته وكون تلك الافراد افراد الحقيقة لا يلزم لكليته نعم ما كان جزء الكلى فى نفس الامر



فلابد ان يصدق عليه ذلك الكلى فى نفس الامر او ان كان صدقه عليها وسيلتهم وايرة هذه النكتة التى علمت ههنا فى مباحث تحقيق مفهومات الفضايا المحصورة ان شاء الله تعالى **قال** وقولى يعنى نفس التصور الخ **اقول** متعلق بقوله لا من الكليات ما يمنع الشركة **قال** غالبا **اقول** شارة الى ان بعض الكليات ليس جزء الجزئيات اصلا كالخاصة والعرض العام واما الثلاثة الباقية فتكون اجزاء الجزئيات اما جزء الماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص او كل تمام ماهية **قال** وكلية الشئ انما تتصور الخ **اقول** لا يخفى ان هذا المعنى انما يتم فى الكلى بالقياس الى الجزئى الاضافى واما كل واحد منهما مضايف للاخر اعنى الجزئى الاضافى هو المندرج تحت شئ وذلك الشئ يكون متنولا لزائد الجزئى وغيره والكلية والجزئية الاضافيتان مفهومان متضايفان لا يتعقل احدهما الا مع الاخر كالابوة والبنوة واما الجزئية الحقيقية فهى تقابل الكلية تقابل الملكة والعدم فان الجزئية منع عن الاشتراك بالصدق على كثيرين والكلية عدم المنع والاولى ان يترك وجه التسمية فى الكلى والجزئى الاضافى ثم يقال وانما سمى الحقيقى ايضا جزئيا لانه اخص من الجزئى الاضافى بالكلى اسم العام على الخاص وفيه بحث يستدرك **قال** وهى ما تنقسم بالجزئيات **اقول** وذلك لان الجزئيات اما ان تدرك بالاحساسات اما بالحواس الظاهرة او الباطنة وليس الاحساس مما يودى بالنظر الى احساس اخر بل يحس محسوسات باحساسات متعددة وترتب على وجه يودى الى الاحساس بمحسوس اخر بل لابد لذلك المحسوس الاخر من احساس ابتداء وذلك خلاف المشاهد وجدانه وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مودیا الى ادراك كلى وذلك اظهر والجزئيات مما لا يتفع فيه نظر ولا فكر اصلا ولا هى مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ولا مكتسبة فلا غرض للمنطقى متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها بل لا يبحث عن الجزئيات فى العلوم الحكمية اصلا وذلك لان المقصود من تلك العلوم تحصيل كمالات النفس الانسانية التى يبقى ببقايها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها مدار اكها كمال يبقى ببقاء النفس وايضا الجزئيات غير متناهية لكثرتها وعدم انحصارها فى عدد تقف قوة الانسان بتعاطيه فلا بحث الا عن الكليات **فان قلت** قد ذكر ههنا الجزئى الحقيقى وسيذكر الجزئى الاضافى والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئى الحقيقى **قلت** انما ذكره ههنا التصوير مفهوم الحقيقى ليتضح به مفهوم الكلى واما بيان النسبة بين المعنيين فمن تتمة التصور اذ به مع قيد النسبة يرتفع المعنيين ويتكملان زيادة انكشاف واما الجزئى الاضافى فلا يحكم عليها فلا بحث عنه لكونه كليا وان كان جزئيا حقيقيا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)